

اللواصق وأثرها في بنية الفعل التركيبية والدلالية

وئام مساعد الأحمدى

قسم اللغة العربية || جامعة طيبة || المدينة المنورة || المملكة العربية السعودية

الملخص: يعالج البحث أثر اللواصق في بنية الفعل التركيبية حيث أُقر أن الفعل في العربية لا يتصف بسمة النوع المتجسدة في التأنيث والتذكير، وإنما هذه السمات خاصة بالأسماء وحدها، ووجود علامة تأنيث في الفعل أو انعدامها تدل على تأنيث الفاعل أو تذكيره. أما ما يخص الجمع فهي سمة نحوية ممكنة في الأفعال إذا نُظر إليها باعتبار أنها تحقق مفهوم التكثر والتكرار، لا باعتبار العلامات الملتبسة بالضمائر، فالجمع والتثنية من هذه الواجهة من خصائص الاسم فقط، حيث يكتفي الفعل بدلالة فاعله على هذه السمة. فيما يتبين أن ظاهرة التطابق بين الفعل وفاعله لا تتحقق إلا في سمة الجنس، إذ لا تقبل العربية الفصحى بوجود هذا التطابق في سمة العدد.

الكلمات المفتاحية: الفعل، التطابق، التركيب، سمة الجنس، سمة العدد.

مقدمة:

ترتبط بالفعل مجموعة من اللواصق التي تؤدي أدوارًا مختلفة، نهدف في هذا البحث إلى معرفة ما تؤديه هذه اللواصق من أدوار، وما تضيفه من معانٍ في حدود سمتين من السمات النحوية: الجنس ممثلًا في التأنيث والتذكير، والعدد ممثلًا في الأفراد والتثنية والجمع، فهل هي مجرد علامات تطابق مولدة صرفيًا أم أنها ضمائر ذات وظيفة تركيبية، ولو كانت علامات تطابق فما حدود هذه المطابقة، وهل يطابق الفعل فاعله في جميع سماته أم أن التطابق محصور في سمة دون الأخرى؟

1. التأنيث والتذكير:

تمثل مقولة «الجنس» إحدى المقولات المؤثرة في تحقيق الترابط بين العناصر النحوية المتلازمة في التركيب، وقد شغلت هذه الظاهرة اللغويين العرب القدماء حيث قدموا زخمًا من الأعمال المعجمية الخاصة بالمدكر والمؤنث⁽¹⁾، كانت الغاية الحقيقية من ورائها العناية بالتركيب بمراعاة عنصر المطابقة في الجنس بين عناصر الكلام.⁽²⁾ حيث رأى بعضهم إن معرفة المدكر والمؤنث من تمام معرفة النحو والإعراب، فبَعْدُ تذكير المؤنث أو تأنيث المدكر عيبًا تركيبياً مساوياً لنصب المرفوع أو جر المنصوب.⁽³⁾

وهذا الزخم المعجمي قد يعود إلى ارتباط هذه السمة في اللغة بإشكال يصعب ضبطه، إذ إن الحكم على مفردة ما بالتأنيث أو التذكير أمرٌ ليس سهلاً كما يبدو من النظرة الأولى، بخاصة فيما عُرف بالتأنيث المجازي، فطبيعة

(1) ينظر قائمة بالمؤلفات في هذا الموضوع: عظيمة، محمد عبد الخالق، مقدمة كتاب المدكر والمؤنث، الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، المدكر والمؤنث، تحقيق: محمد عزيمة، د.ط، (القاهرة: مطابع الأهرام، 1401هـ-1981م)، 8-12

(2) قادري، كمال، خصائص تطابق النوع بين الفعل والفاعل في اللغة العربية، مجلة العلوم الإنسانية بجامعة محمد خيضر، العدد 3، (2002م): ص 1-19

(3) الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، المدكر والمؤنث، تحقيق: محمد عزيمة، د.ط، (القاهرة: مطابع الأهرام، 1401هـ-1981م)، 1/51

اللغة لا تعتمد الصلة العقلية بين اللفظ والمعنى، وتتجاوز الحدود المنطقية مما يجعل مناط المسألة مرهونا بالسمع.⁽⁴⁾ ما يُهم في هذا المقام هو أثر ذلك في تذكير الفعل أو تأنيثه، إذ إن «اتجاه التطابق فيما يخص الجنس من الموضوع إلى المحمول»،⁽⁵⁾ أي من الفاعل إلى الفعل.

ينظر إلى التذكير في التراث النحوي على أنه الأصل في اللغة، إذ إن الأشياء كلها أصلها التذكير⁽⁶⁾، ومن هذا الباب عدّ الفعل مذكراً لكونه دالا على الجنس، والجنس مذكر لشيوعه وعمومه، أما القول بتأنيثه فالمقصود به الفاعل لا الفعل.⁽⁷⁾ وهذا القول فيه نظر فإن أقر على أن التأنيث والتذكير في الفعل عائد للفاعل، حيث إن الفعل لا يؤنث⁽⁸⁾ فيلزم بالضرورة عدم الحكم على الفعل بالتذكير، وانعدام وجود علامة للدلالة على التذكير لا تجعله مذكراً بالأصالة، إذ يمثل المورفيم الصفري علامة للتذكير في الفعل الماضي،⁽⁹⁾ وتمثل اللاصقة «ي» التي تلحق أول الفعل المضارع علامة مضارعة وتذكير. ويقابل ذلك اللاصقة «ت» التي تلحق آخر الفعل الماضي علامة على التأنيث، واللاصقة «ت» التي تلحق أول الفعل المضارع علامة على المضارعة والتأنيث.⁽¹⁰⁾

يبقى الحديث عن حكم إلحاق هذه اللواصق بالفعل وأثرها في التركيب، حيث يتفاوت حكم المطابقة بين الفعل وفاعله في سمة الجنس بين الوجوب والجواز. ولقد تداول النحويون الأوائل أحكام هذه المطابقة من خلال الحديث عن لزوم إسناد الفعل إلى تاء التأنيث أو عدم لزومه، لأنهم عدوا أن الأصل هو التذكير في الفعل- كما سبقت الإشارة- فلم يخصوه بالمباحثة.

ينحصر وجوب التأنيث في صورتين نستطيع اعتماد الرتبة فيها إطاراً عاماً، وحيث إن اللغة العربية تجمع بين الرتبتين فعل-فاعل وفاعل-فعل⁽¹¹⁾ فصور المطابقة تتمثل في هاتين الرتبتين بقيود مختلفة:

❖ **رتبة فعل - فاعل:** أن يسند الفعل إلى: اسم ظاهر، حقيقي التأنيث، متصل، ليس جمعاً ولا جنساً.

❖ **رتبة فاعل - فعل:** أن يسند الفعل إلى: ضمير متصل، حقيقي أو مجازي التأنيث.⁽¹²⁾

(4) قادري، خصائص تطابق النوع بين الفعل والفاعل، مرجع سابق، 4

(5) الفهري، عبد القادر الفاسي، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، ط.4، (الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، 2000م)، 136/2

(6) ينظر: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط.3 (القاهرة، مكتبة الخانجي، 1408هـ- 1988م)، 241/3

(7) ينظر: ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ط.1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1422هـ- 2001م)، 150/5: السيوطي، عبد الرحمن، الأشباه والنظائر في النحو، د.ط، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت)، 100/1

(8) ينظر: العكبري، عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي طليمات، ط.1، (دمشق: دار الفكر، 1416هـ- 1995م)، 49

(9) الغامدي، حمد سعيد، خصائص الفعل في العربية، دورية العقيق، المجلد37، العددان73-74، (1431هـ- 2010م)، ص ص 9-94، 55-54

(10) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، 237/4؛ الأزهرى، خالد، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط.1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2000م-1421هـ)، 406/1

(11) تثير هذه القضية خلافاً بين نحاة البصرة والكوفة في الجواز والمنع، غير أن المقام هنا لا يستدعي الوظيفة التركيبية إنما يكتفي بكونه فاعل في المعنى وإن أخذ وظيفة تركيبية أخرى.

(12) ينظر: المرادي، الحسن بن القاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط.1، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1422هـ- 2001م)، 588/2

و يتحقق ذلك على النحو الآتي:

- صدقت فاطمة / تصدق فاطمة.
- صدقت الفاطمتان / تصدق الفاطمتان.
- فاطمة صدقت / فاطمة تصدق.
- الفاطمتان صدقتا / الفاطمتان تصدقان.
- الشمس طلعت / الشمس تطلع.
- إذ يُلاحظ لحن التراكيب:
- * صدق فاطمة / يصدق فاطمة.
- * صدق الفاطمتان / يصدق الفاطمتان.
- * فاطمة صدق / فاطمة يصدق.
- * الفاطمتان صدقا / الفاطمتان يصدقان.
- * الشمس طلع / الشمس يطلع.

غير أن خرق أي قيد من القيود السابقة ينقل الحكم من الوجوب إلى الجواز، بمعنى أنه لا يؤدي إلى لحن التراكيب، إنما يجوز فيها الوجهان تأنيث الفعل وتذكيره مع كون الفاعل مؤنثا، حيث تقبل التراكيب التي من نحو:

- طلع الشمس.
- صدق اليوم امرأة.
- صدق النساء.
- صدق الفاطمات.⁽¹³⁾
- نعم المرأة فاطمة.

وإن اختلفت مستويات الفصاحة في تأنيث الفعل أو تذكيره وتفاوتت في درجات المقبولية.⁽¹⁴⁾ أما بخصوص وجوب التذكير فإنه أكثر استقراراً في تجسيد المطابقة من المؤنث،⁽¹⁵⁾ حيث يلزم تذكير الفعل إذا أُسند إلى مذكر سواء أ مفرداً كان أم مثنى أم جمع مذكر سالم،⁽¹⁶⁾ ظاهراً أم مضمراً.⁽¹⁷⁾

(13) في المسألة خلاف، حيث أجاز الكوفيون ترك التاء بعد جمع المؤنث السالم كجمع التكسير، فيما رأى آخرون ضرورة استثناء جمع المؤنث السالم من الجموع باعتبار حكمه كحكم واحده بوجوب إثبات التاء، ينظر: المرادي، توضيح المقاصد، مرجع سابق، 592/2، ويرى الأشموني أن حق كل جمع أن يجوز فيه الوجهان إلا أن سلامة نظم التصحيح أوجبت التذكير في نحو: قام الزيدون، والتأنيث في نحو: قامت الهندات. ينظر: الأشموني، علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: حسن حمد، ط.1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ-1998م)، 401/1

(14) ينظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، طارق فتحي السيد، ط.1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1422هـ-2001م)، 48-43/2؛ الأشموني، شرح الأشموني، مرجع سابق، 401-402

(15) قادري، خصائص تطابق النوع بين الفعل والفاعل، مرجع سابق، 11-12

(16) ينظر: الرضي الاسترابادي، محمد بن الحسن، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، ط.2، (بنغازي: منشورات جامعة قارون، 1996)، 339/3؛ المرادي، توضيح المقاصد، مرجع سابق، 593/2

(17) ينظر: الرضي، شرح الكافية، مرجع سابق، 344/3

يُلاحظ مما سبق أن التطابق في سمة الجنس في الجمل التي يتصدرها الفعل تلتزم باللواصق المشار لها آنفًا، لكن حين يسند الفعل إلى ضمير تظهر التراكيب الآتية:

- زيد قال. (اللاحقة الصفيرية علامة تذكير، والفاعل ضمير مستتر)
- الزيدان قالوا. (اللاحقة الصفيرية علامة تذكير، والألف علامة تثنية وضمير)
- الزيدون قالوا. (الواو علامة جمع وتذكير وضمير)
- الرجال قالوا. (الواو علامة جمع وتذكير وضمير)
- الرجال قالت. (التاء علامة تأنيث و الفاعل ضمير مستتر)
- فاطمة صدقت. (التاء علامة تأنيث، والفاعل ضمير مستتر)
- الفاطمتان صدقتا. (التاء علامة تأنيث، الألف علامة تثنية وضمير⁽¹⁸⁾)
- الفاطمات صدقت. (التاء علامة تأنيث، والفاعل ضمير مستتر)
- الفاطمات صدقن. (النون علامة جمع و تأنيث و ضمير)

على مستوى الأفراد لا تتغير الصورة في ظاهرها إلا بتقدير ضمير مستتر بعد العلامة، وفي مستوى التثنية تبقى علامة تأنيث ظاهرة مع إضافة ضمير متصل دال على التثنية، لكن على مستوى الجمع يُلاحظ:

- ظهور الواو كعلامة لجمع المذكر وضمير.

- ظهور النون كعلامة لجمع المؤنث وضمير.

بالإضافة إلى وجود صورة أخرى للتأنيث يماثل فيها الجمع صورة المفرد المؤنث بزيادة تاء التأنيث، حيث يجوز في جمع المؤنث العاقل، وجمع المذكر والمؤنث غير العاقل، أن يكون ضمير جميعها الواحد المؤنث الغائب بتأويل الجماعة، وأن يكون النون.⁽¹⁹⁾ وكما عدت هذه النون ضميرًا، عدت أيضا علامة تأنيث حرفية فقط،⁽²⁰⁾ الأمر الذي يؤدي إلى التباس بين نسق العلامات ونسق الضمائر. ويُلاحظ مما سبق أن مناط المشكل متعلق بالرتبة فإذا بدأت بالاسم يكون في الفعل إضمار، أما إذا بدأت بالفعل فتقول: ذهبت الهندان أو جاءت الهندات فليس في الفعل إضمار.⁽²¹⁾ ويرى الفهري أن نسق الضمائر يتفاعل مع نسق التطابق ومن أجل ذلك لا يمكن دراسة واحد منهما في معزل عن الآخر بل لابد أن يدرس النسقان دراسة موازية.⁽²²⁾ الأمر الذي يقود للحديث عن الأفراد والتثنية و الجمع في المبحث الآتي.

2. الأفراد والتثنية والجمع:

يرفض التراث النحوي القبول بتثنية الفعل أو جمعه باعتبارها سمة تختص بالأسماء، إذ الغرض من التثنية والجمع الدلالة على الكثرة، فإذا قلت: «زيد» أردت شخصًا واحدًا، وإذا أردت أكثر من شخص قلت: «الزيدان أو

(18) ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، اللمع في العربية، تحقيق: سميح أبو مغلي، د.ط، (عمان: دار مجدلاوي للنشر، 1988م)، 33

(19) ينظر: الرضي، شرح الكافية، مرجع سابق، 344/3

(20) ابن مالك، شرح التسهيل، مرجع سابق، 43/2

(21) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط. ٣ (القاهرة، مكتبة الخانجي، 1408هـ- 1988م)، 38/2

(22) الفهري، عبد القادر الفاسي، البناء الموازي نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، د.ط. (الدار البيضاء، دار توبقال، 1989م)، 93

الزيدون»، ولفظ الفعل يعبر به عن الكثير والقليل فلم تكن هناك حاجة إلى تثنيته وجمعه. يُستدل على صحة هذا الرأي بعدم جواز تثنية الفعل إذا أُسند إلى مفرد على افتراض أن المراد تكرار الفعل منه⁽²³⁾، في مثل قولك:

● *فاما زيد.

فليس المقصود أن هناك "يفعل" و"يفعل" فجمع بينهما ففعل: يفعلان، كما وجد "زيد" و"زيد" فضمُّ أحدهما إلى الآخر ففعل: الزيدان. وذلك عائداً إلى أن الفعل جنس ف«لم يتصور فيه التثنية والجمع، لأن حقيقة ذلك أن تضم شيئاً إلى شيء»⁽²⁴⁾.

ينظر إلى الجمع في اللسانيات الحديثة بنظرة مغايرة تتعلق بسمة البنية الداخلية، حيث يفرق بين نوعين من الجموع في الأسماء: جمع صرفي ترمز فيه سمة الجمع عن طريق مواد صرفية صوتية مثل الجمع السالم وجمع التكسير، وجمع معجمي كالجماعات في نحو: لجنة وحكومة⁽²⁵⁾. وفي محاولة لإسقاط هذه النظرية على الأفعال تتخذ دالة الجمع في هذه الحالة صورة دالة تسقط حدثاً مفرداً على متواليات من الأحداث من نفس النمط، أي يحصر الجمع في الأفعال في مفهوم التكرار.

يبني على ما سبق إن ترميز الجمع في الفعل يتم عن طريق وسائل صرفية صوتية تتمثل في تكرار صامت، أو مدّ أو تكرار جذر، مثل: "فعل" و"تفعل" حيث ترتبط بدلالة التكرار أو التكرار، ومن باب المد نجد صيغة "فاعل" التي قد تأتي للمشاركة وتأتي للتكثير، ومن باب تكرار الجذر نجد صيغة "فعلل" في نحو: صرصر الباب⁽²⁶⁾. أما عن الجمع المعجمي في الأفعال فهي تتمثل في الأفعال التي تعبر عن وضع قائم على تكرار عدد من الأوضاع الفرعية من نفس النمط، مثل: عدك، طحن، لأك، فرك، مضغ. فمضغ مثلاً قائمة على تكرار الإطباق بالفكين، أو العض بكيفية معينة ليتحصل المضغ، يؤكد ذلك أن «عض» لا تستلزم «مضغ» في حين أن «مضغ» تستلزم «عض» بالضرورة⁽²⁷⁾. إن تبني مثل هذا الرأي قد يسمح بإعادة النظر في إمكانية الجمع-المتضمن للتثنية- في الأفعال، وخصوصاً في ظل اتفاق النظر القديم والحديث على انطواء الجمع على الدلالة على الكثرة.

تمثل النظرة الحديثة المقترحة لترميز الجمع في الأفعال علامات صرفية مأمونة اللبس بالنظر إلى العلامات الأخرى الممثلة في: الألف والواو والنون التي التبتت مع الضمائر. فعلى رفض التراث النحوي لإمكانية جمع الفعل وتثنيته كما أُشير في البدء إلا أن هذا القول يضطرب في الواقع اللغوي، إذ تبرز سمة العدد إشكالية تتعلق بمدى تحقق التطابق بين الفعل وفاعله في هذه السمة أو انعدامها.

(23) ينظر: ابن السراج، محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط.3، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1996م-1417هـ)، 173-172/1؛ الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، د.ط، (العراق: دار الرشيد للنشر، 1983م)، 174/1؛ البطلبوسي، عبد الله بن محمد بن السيد، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، د.ط، (بيروت: دار الطليعة، د.ت)، 81-80؛ ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ط.1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1422هـ-2001م)، 211/4

(24) الجرجاني، المقتصد، مرجع سابق، 173/1

(25) ينظر: غاليم، محمد، عن الجمع في الأوضاع، ضمن كتاب سمات الفعل، د.ط، (الرباط: منشورات معهد الأبحاث والدراسات للتعريب، 2004)، 163

(26) ينظر: المرجع السابق، 170-166

(27) ينظر: غاليم، محمد، عن الجمع في الأوضاع، مرجع سابق، 171

ويقدم التراث النحوي رأيين بهذا الخصوص؛ الرأي الأول -وهو رأي الجمهور- يؤكد أن الفعل لا يثنى ولا يجمع، إنما يكتفي بدلالة فاعله على الإفراد أو التثنية أو الجمع، غير أنه لا ينكر وجود هذا النوع من العلامات في بعض اللهجات العربية، في مثل هذه الجمل:

- قاما الزيدان.
- قاموا الزيدون.
- قمن النساء.

فالألف والواو والنون في التراكيب السابقة قد عدت علامات على التثنية والجمع⁽²⁸⁾، فهي حروف دوالّ كثناء التأنيث لا ضمائر⁽²⁹⁾.

وفي الوقت ذاته عدت هذه الحروف ضمائر في مثل هذه التراكيب:

- الزيدان قاما.
- الزيدون قاموا.
- النساء قمن.

ولهذا يذهب الفهري إلى أن جمهور النحاة اعتمدوا بهذا الصنيع موقفاً غير نسقي، حيث عدوا بعض هذه الأشكال المحققة علامات فقط، وأشكالا أخرى ضمائر فقط.⁽³⁰⁾ أدى ذلك إلى تعدد في الآراء حول مثل هذه التراكيب، والتي اشتهرت بعبارة «أكلوني البراغيث»، فإذا كان بعض النحاة كسيبويه جعلوا الواو علامة تؤذن بالجماعة وليست ضميراً، فثمة من أصر على القول بأن هذه اللواصق ضمائر فقط، ولها وظيفة تركيبية موجبة. فتأول العبارة السابقة بأن جعل الاسم مبتدأ والفعل خبراً مقدماً على تقدير: "البراغيثُ أكلوني" بتقدير رتبة معاكسة للظاهر، أو أن تكون الواو ضميراً على شرط التفسير يشغل وظيفة الفاعل التركيبية، والاسم يحتل موقع فضلة حيث جعل بدلاً منه، كقولك: ضربوني وضربتُ قومك، فتضمير قبل الذكر على شرط التفسير.⁽³¹⁾

في مقابل هذا الرأي هناك من يصر على أن الألف والواو والنون الملحقة بالمضارع والماضي علامات على التثنية والجمع مطلقاً وليست ضمائر⁽³²⁾ -وقد نسب هذا الرأي إلى المازني⁽³³⁾، فالواو في قولهم: «الزيدون قاموا»، والألف في مثل قولهم: «الزيدان قاما» حرفان يدلان على الفاعلين والفاعلين المضمرين والفاعل «ضمير في النية».

(28) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، 40/2؛ ابن السراج، الأصول، مرجع سابق، 172/1؛ البطليوسي، الحلل، مرجع سابق، 83؛ ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، 296/2؛ ابن مالك، شرح التسهيل، مرجع سابق، 49/2؛ الرضي، شرح الكافية، مرجع سابق، 414/2؛ المرادي، توضيح المقاصد، مرجع سابق، 586-585/2؛ الأشموني، شرح الأشموني، مرجع سابق، 392/1؛ السيوطي، الهمع، مرجع سابق، 513/1

(29) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط.1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م-1418هـ)، 50/1

(30) ينظر: الفهري، البناء الموازي، مرجع سابق، 97

(31) ينظر: ابن الشجري، هبة الله بن علي، أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناحي، ط.1، (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1412هـ-1992م)، 203/1؛ السيوطي، الهمع، مرجع سابق، 50/1

(32) ينظر: الرضي، شرح الكافية، مرجع سابق، 415/2

(33) ينظر: البطليوسي، الحلل، مرجع سابق، 84؛ ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، 297/2؛ الرضي، شرح الكافية، مرجع سابق، 415/2

كما تقول: زيد قام، ففي قام ضمير في النية وليست له علامة ظاهرة، فإذا ثبتي أو جمع فالضمير كذلك في النية غير أن له علامة.⁽³⁴⁾

ولضبط هذا الاضطراب حاول الدرس اللساني الحديث أن يتبنى نظرية نسقية بخصوص هذه المتصلات أي علامات أم ضمائر، حيث رأى الفهري أنه من الممكن نظرياً تبني رأى المازني باعتبار أن:

- المتصلات علامات.
 - الضمائر مقولات ضميرية فارغة مولدة في مكان الاسم.
 - العلامات تصلح لتعيين هذه الضمائر الفارغة (صواتياً).
- وهذا ما يتفق مع نظرية «إسقاط ضم⁽³⁵⁾» في اللسانيات التوليدية⁽³⁶⁾ ⁽³⁷⁾، ويستهدف هذا التحليل -أصلاً- اللغات التي تسمح للفاعل بالأل يظهر، وتَمَّ يفترض أن العنصر الذي يرتبط بالفعل علامة تطابق يُعَيَّن للمقولة الفارغة ضم ولا يُعَدَّ ضميراً، ففي هذه اللغات يعد المتصل علامة للتطابق والاسم فاعل، وعليه لا بد أن يكون التطابق غنياً بين الفعل والفاعل سواء تقدم الاسم أم تأخر، وعندما يكون التطابق فقيراً تكون الجملة لاحنة سواء تقدم الفعل أم تأخر.⁽³⁸⁾ على أن التطابق الغني هو ذلك الحاصل جنساً وعدداً بين الفعل والفاعل، والتطابق الفقير هو الحاصل في الجنس فقط، للتحقق من مدى صحة هذا التحليل في العربية نقترح الجمل التالية:

1. نقل المذيعان الخبر/ نقلتا المذيعتان الخبر.
2. المذيعان نقلًا الخبر/ المذيعتان نقلتا الخبر.
3. *نقلًا المذيعان الخبر/ نقلتا المذيعان الخبر.
4. نقل المذيعون الخبر/ نقلت المذيعات الخبر.
5. المذيعون نقلوا الخبر/ المذيعات نقلن الخبر.
6. *نقلوا المذيعون الخبر/ نقلن المذيعات الخبر.⁽³⁹⁾
7. نقلوا الخبر/ نقلن الخبر.

لو عددنا الألف والواو والنون علامةً مطابقة نجد أنها تطابق الفاعل في جميع السمات في الجملتين (2) و(5)، وترخص لظهور المقولة الفارغة في (7). فالمفترض أن تكون الجملتان (1) و(4) لاحتين في هذا التحليل لأن التطابق فقير بين الفعل والفاعل، وتكون الجملتان (3) و(6) صحيحتين لوجود هذا التطابق. غير أن العكس هو الحاصل تماماً، فالجملتان (1) و(4) صحيحتان لأن التطابق فقير بين الفعل والفاعل، والجملتان (3) و(6) غير

(34) ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، 297/2-298

(35) ضم: رمز للضمير، والإسقاط المراد به هنا: الإدراج داخل التركيب.

(36) النحو التوليدي: يحيل هذا المصطلح إلى النظرية اللسانية المنسوبة إلى نواو تشومسكي، وينبني على المصادر بقدره كل فاعل متكلم على إنتاج عدد لانهائي من الجمل وفهمها. بحيث يسمى كل نحو نحو توليدياً حال ما تصاغ قواعده صياغة صحيحة فتكون قادرة على توليد عدد لانهائي من الجمل الممكنة بصورة آلية، وذلك انطلاقاً من عدد محدود من الوحدات والآليات البسيطة، عبر إخضاعها لتحويلات مختلفة. ينظر: بريور، المصطلحات المفاتيح في اللسانيات، مرجع سابق، 57

(37) الفهري، البناء الموازي، مرجع سابق، 96-97

(38) ينظر: ضامر، محمد، المتصلات: ضمائر أم علامات تطابق، سمات الفعل، مرجع سابق، 91

(39) لا يمكن اعتبار التركيبين (3) و(6) من قبيل التراكيب اللاحنة إذ ثبتت فصاحتها، لكننا نتبنى تصور جمهور النحاة باعتبار أن المذهب الأقوى هو توحيد الفعل مع الفاعل المثنى أو الجمع، كما سبق التوضيح.

صحيحين لأن التطابق غني.⁽⁴⁰⁾ وهذا يعني أن تحليل العلامة غير قائم في العربية إذ لو صح ذلك «لأمكن توارد العلامة والمركب الاسمي الفاعل، وهذا مخالف للواقع، فوجود علامة على الفعل تدل على الشخص والعدد يمنع ورود عبارة تركيبية تقوم بدور الفاعل».⁽⁴¹⁾

وإذا أستبعد تحليل العلامة يتبقى لنا تحليل الاتصال، ومفاده أن هذه اللواصق هي ضمائر مدمجة بعاملها⁽⁴²⁾، ويقترح الفهري لحل إشكال الالتباس بين العلامة والضمير أن نحدد التطابق بين الفعل والفاعل الموجود بعد الفعل في سمة الجنس، وعليه فإن التراكيب التي من قبيل: «جنّ البنات» تعد لاحنة لكون العلامة الموجودة في الفعل ليست محدودة في سمة الجنس بل فيها أيضا سمة العدد.⁽⁴³⁾

ومن أجل بناء نظرية شاملة للاتصال والتطابق في نفس الوقت يقترح الفهري بعض الوسائط⁽⁴⁴⁾ للتفريق بينهما، من هذه الوسائط وسيط الاسمية وهو وسيط يجعل بعض تجمعات السمات في التطابق بمنزلة أسماء تستحق الإعراب، في حين أن تجمعات أخرى ليست كذلك، فبعض العلامات لا تتضمن إلا الجنس، وبعضها يتضمن العدد والشخص إضافة إلى الجنس، وبما أن العلامات الأخيرة لها كل السمات التي توجد في الضمائر فإنه يبدو من المنطقي اعتبارها بمنزلة الأسماء (أو الضمائر)، في حين لا تكون العلامات الأخرى أسماء لأن اسميتها لا تكتمل بوجود سمة أو سمتين. ثم يفترض بعد ذلك أن العلامات التي تكتمل اسميتها تتلقى إعرابًا، بينما العلامات غير الاسمية لا تتلقى إعرابًا.⁽⁴⁵⁾

إذن نستطيع أن نخلص مما سبق إلى أن الفعل في العربية لا يتصف بسمة النوع المتجسدة في التأنيث والتذكير، وإنما هذه السمات خاصة بالأسماء وحدها، ووجود علامة تأنيث في الفعل أو انعدامها تدل على تأنيث الفاعل أو تذكيره لا الفعل. أمّا ما يخص الجمع فهي سمة نحوية ممكنة في الأفعال إذا نُظر إليها باعتبار أنها تحقق مفهوم التكاثر والتكرار، لا باعتبار العلامات الملتبسة بالضمائر، فالجمع والتثنية من هذه الوجهة من خصائص الاسم فقط، حيث يكتفي الفعل بدلالة فاعله على هذه السمة. تبقى الإشارة إلى أن ظاهرة التطابق بين الفعل وفاعله لا تتحقق إلا في سمة الجنس، فلا تقبل العربية الفصحى بوجود هذا التطابق في سمة العدد.

قائمة المراجع :

1. الأزهرى، خالد(1421هـ-2000م)، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، (ط.1)، بيروت، دار الكتب العلمية.
2. الأشموني، علي بن محمد(1419هـ-1998م)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: حسن حمد، (ط.1)، بيروت، دار الكتب العلمية.

(40) ينظر: ضامر، المتصلات: ضمائر أم علامات تطابق، مرجع سابق، 91-93

(41) الفهري، البناء الموازي، مرجع سابق، 103

(42) يجمع الفهري بين ما أسماه القدماء بالضمائر المتصلة والضمائر المستترة باعتبارها جميعا متصلة بعاملها. ينظر: الفهري، البناء الموازي، مرجع سابق، 97

(43) ينظر: المرجع السابق، 107

(44) المراد بالوسائط: العناصر الخاصة التي من الممكن استثمارها لإبراز الظاهرة.

(45) ينظر: الفهري، البناء الموازي، مرجع سابق، 111-113

3. الأنباري، محمد بن القاسم(1401هـ-1981م)، المذكر والمؤنث، تحقيق: محمد عزيمة، (د.ط)، القاهرة، مطابع الأهرام.
4. بريور، ماري نوال غاري(2007م)، المصطلحات المفاتيح في اللسانيات، ترجمة: عبد القادر فهميم الشيباني، (ط.1)، الجزائر، دن.
5. البطليوسي، عبد الله بن محمد(د.ت)، كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، (د.ط)، بيروت، دار الطليعة.
6. تورابي، عبد الرزاق؛ و النهيي، نهاد؛ وعمري، نهاد(2004م)، سمات الفعل وطرق بنائها، إشراف: عبدالقادر الفهري، الرباط، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.
7. الجرجاني، عبد القاهر(1982م)، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، (د.ط)، العراق، دار الرشيد للنشر.
8. ابن جني، أبو الفتح عثمان(1988م)، اللمع في العربية، تحقيق: سميح أبو مغلي، (د.ط)، عمان، دار مجدلاوي للنشر.
9. الرضي الاسترابادي، محمد بن الحسن(1996م)، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، (ط.2)، بنغازي، منشورات جامعة قارونوس.
10. ابن السراج، محمد بن سهل(1417هـ-1996م)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، (ط.3)، بيروت، مؤسسة الرسالة.
11. سيوييه، أبو بشر عمرو بن عثمان(1408هـ-1988م)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، (ط.3)، القاهرة، مكتبة الخانجي.
12. السيوطي، عبد الرحمن(د.ت)، الأشباه والنظائر في النحو، (د.ط)، بيروت، دار الكتب العلمية.
13. السيوطي، عبد الرحمن(1418هـ-1998م)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، (ط.1)، بيروت، دار الكتب العلمية.
14. ابن الشجري، هبة الله بن علي(1412هـ-1992م)، أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناحي، (ط.1)، القاهرة، مكتبة الخانجي.
15. العكبري، عبد الله بن الحسين(1416هـ-1995م)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي طليمات، (ط.1)، دمشق، دار الفكر.
16. الغامدي، محمد سعيد(2010م-1431هـ)، خصائص الفعل في العربية، دورية العقيق، م37(74-73)، ص ص 9-94.
17. الفهري، عبد القادر الفاسي(1989م)، البناء الموازي نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، (د.ط)، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر.
18. الفهري، عبد القادر الفاسي(2000م)، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، (ط.4)، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر.
19. قادري، كمال(2002م)، خصائص تطابق النوع بين الفعل والفاعل في اللغة العربية، مجلة العلوم الإنسانية بجامعة محمد خيضر، (3)، ص ص 1-19.

- 20.** ابن مالك، محمد بن عبد الله (1422هـ-2001م)، شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، طارق فتحي السيد، (ط.1)، بيروت، دار الكتب العلمية.
- 21.** المرادي، الحسن بن القاسم (1422هـ-2001م)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، (ط.1)، القاهرة، دار الفكر العربي.
- 22.** ابن يعيش، يعيش بن علي (1422هـ-2001م)، شرح المفصل، تحقيق: إميل بديع يعقوب، (ط.1)، بيروت، دار الكتب العلمية.

Abstract: The research examined the effect of affixes on the verbs' synthetic structure, which proved that the verb in Arabic is not affected by Gender, this is the case of nouns only, the existence and non existence of feminine indications in the verb is a reference to the femininity or masculinity of the subject. In relation to plurals it is a grammatical trait contingent if used to achieve the concept of multiplication and repetition, not in consideration of the indications mistaken for pronouns, pluralizing and doubling from this prospect are features to the noun only, the verb relies on the subject in this trait. It appears that the phenomenon of uniformity between the verb and his subject is noticed with Gender indications, but with number indications classical Arabic does not accept this kind of uniformity.

Key words: structure, Verb, The verb, uniformity, Gender, plurals.
